مـن المـســؤول عـن الـوضـع الحـــالي فـــي الـعـــراق؟!

عبد الله صالح

بالتأكيد إن ما حدث في العراق عام ٢٠٠٣ لم يكن تغييراً في نظام الحكم حسب، وإنما كان تغييراً لبنية وهيكلية وطبيعة الدولة العراقية، حيث لم يبق من مقومات الدولة غير الشعب وحدود الدولة ، وجاء الدستور العراقي الدائم ليثبت هذه الحقيقة ويرسم خارطة الطريق لبناء الدولة العراقية الحديثة على أساسه، والتي يمكن رسم ملامحها الإدارية في مادتين دستوريتين :

المادة (١): جمهورية العراق دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديموقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق.

المادة (١١٦): يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة وأقاليم ومحافظات لا مركزية وإدارات محلية .

هاتان المادتان تحددان القاعدة الأفقية (الأساسية) لمستويات الإدارة في الدولة العراقية .. بمعنى آخر إن للدولة الحديثة أربعة مستويات إدارية أساسية (أفقية) وهي:

المستوى الأول: العاصمة (الصلاحيات الاتحادية)

المستوى الثاني: الأقاليم (صلاحيات غير اتحادية)

المستوى الثالث: المحافظات اللامركزية (غير المنتظمة في إقليم)

المستوى الرابع: إدارات محلية (صلاحيات غير اتحادية)

ويأتي الدستور بعد ذلك ليحدد صلاحيات جميع المستويات الإدارية الأفقية (الأساسية) بشكل محدد في المواد ١٠٩ إلى ١١٥ .

وبنظرة بسيطة إلى جميع مواد الدستور يتبين إن العاصمة (السلطات الاتحادية التشريعية، التنفيذية، والقضائية) لا تملك في الدولة العراقية الحديثة إلا أن تمارس صلاحياتها المحددة لها في المادتين :١٠٩، ١١٠ من الدستور، بمعنى آخر لا يمكن لأي قانون أو أمر يشرعه مجلس النواب أن يخرق المستويات الإدارية الأساسية (الأفقية) المذكورة سابقاً عدا ما يتعلق بالصلاحيات الحصرية الاتحادية.

هذا ما نص عليه الدستور من الناحية النظرية، ولكن واقع الحال لم يكن كذلك ... فما نتج عن الحراك السياسي والإداري في بناء الدولة اعتمد في أغلبية ما بني على القوانين السابقة للدستور والمخالفة له والذي يتمثل في الهيكلية القديمة التي وضعت أساسا لخدمة الدكتاتورية، فالعقلية الإدارية السائدة والفرز الاجتماعي أدنى بكثير من الصورة التي رسمها الدستور، فواقع حال المكونات العراقية كان:-

المكون الشيعي:- بعد التغيير وتثبيت الدستور انتفض المكون الشيعي ليثأر من التاريخ ويعوض ما فاته لأي سبب كان وعمل بكل ما يملك من اجل ترسيخ نفوذه وتواجده على الساحة العراقية، سواء الأحزاب أوالتنظيمات والشخصيات المعارضة من الخارج أو المكبوتين في الداخل، واستخدموا كل ما يملكون من أجل ترسيخ النفوذ والسلطة ،ولم يكن ينافس هذا الهدف عندهم أية أشياء أخرى ولم يكونوا مستعدين لأي شيء يضر بهذه السلطة (في نظرهم) بما فيها الدستور الذي شاركوا هم بصياغته.

المكون الكردي وإقليم كردستان: من الواضح إن إقليم كردستان كان موجودا قبل التغيير وكان له برلمانه وحكومته (رغم جميع المشاكل الداخلية) ويمارس عمله ... وكانت جميع المؤسسات في الإقليم مؤسسة حسب الحاجة الواقعية للإقليم، وبعبارة أخرى كان إقليم كردستان موجودا كأمر واقع ويتم التعامل معه من جميع الأطراف على هذا الأساس (الأمر الواقع). وبعد التغيير والاستفتاء على الدستور والانتخابات البرلمانية الأولى تحوّل إقليم كردستان من كيان أمر واقع إلى كيان شرعي وقانوني ضمن الدولة العراقية الحديثة، أي إن الإقليم اكتسب بفضل الدستور الشرعية القانونية وأصبح التعامل معه من قبل الجميع (تقريبا) على هذا الأساس ،وهذا مكسب كبير لشعب كردستان. ومن الطبيعي أن تتواجد بعض المؤسسات في الإقليم غير متوافقة مع الدستور، لأنه -كما أسلفنا- إن المؤسسات كانت تتشكل على أساس الحاجة ولم يكن هناك ما يحدد تشكيل هذه المؤسسات خارج القوانين المعمول بها في الإقليم.

المكوّن السني: حقيقة إن هذا المكون لم يستطع ولفترة طويلة استيعاب الصدمة ونتائجها .. ولم يثبتوا وجودهم أصلا بالشكل المطلوب ... وكان موقفهم سلبيا من كل العملية (وطبعا هذا لا ينطبق على الجميع) ،على أمل فعل شيء ما أو إحداث تغيير ما في الاحداث والمسارات ... وموقفهم هذا لم يخدم المكون السني بل خدم أطرافاً أخرى وسبّب إرباكا وخلطا للأولويات.

هكذا كان الحال عند الانتخابات النيابية الأولى... ونتيجة للانتخابات تشكل المجلس النيابي، وبدلا من أن يتجه المجلس النيابي إلى تشريع القوانين المؤسسة للدولة العراقية الحديثة حسب الدستور، ويتابع بناء المؤسسات عليها ويتابع عمل الحكومة، دخل في صراعات سياسية وإعلامية حادة، كل من بيئته وحسب نظرته للأمور ،كما شرحناها أعلاه... ودخل البلد نتيجة لهذا في وضع مأساوي استمر لفترة طويلة قبل أن تهدأ الأمور قليلا ويتم التركيز على الأولويات الحقيقية.. وان ما نتج عن تلك الفترة وما نعيشه حاليا يعود إلى :

بطء التغيير الكردي من كيان أمر واقع إلى كيان شرعي دستوري نتيجة لظروف ذاتية كردية وظروف عراقية غير مشجعة ،وهذا أثر كثيرا على ألا ينضغط أو يعمل التحالف الكردستاني على تقديم مشاريع قوانين أساسية وهيكلية حسب الدستور لتشريعها وبناء مؤسسات الدولة على أساسها ،أو بعبارة أخرى عدم إعطاء الجهد المطلوب لتحويل الدستور إلى قوانين ومؤسسات وبعكس ما أعطي من جهد لكتابة وتثبيت الدستور. وإقليم كردستان يعاني الآن نتائج عدم القيام بذلك.

رغبة الائتلاف الوطني العراقي الشديدة في خلق أمر واقع قوي وثابت، ثم تشريع القوانين على ضوء هذا الأمر الواقع ،على اعتبار إن هذا يفرز سلطة المكون الشيعي. وبالتأكيد ليس حسب الخارطة النظرية الموجودة بالدستور والمرتكزة أصلا على أساس توزيع الصلاحيات.

الموقف السلبي من جبهة التوافق العراقية تجاه كل قانون أو أية محاولة للتخفيف من المركزية واعتبارهم أية محاولة أو جهد من هذا القبيل ضد دولة العراق الواحد الموحد... وتقسيماً للعراق ...إلى آخره. والتي خدمت بشكل كبير خلق وتثبيت هذا الأمر الواقع. وفي الحقيقة أنا شخصياً لم أفهم لحد الآن لمصلحة من كان هذا الموقف؟

وهكذا فإن جميع المكونات الاجتماعية العراقية والكتل السياسية ساهمت من حيث تدري أو لا تدري في خلق هذا الوضع الحالي، فما هو الحل؟... هذا ما سنتناوله في مقالات مقبلة.

■ عضو مجلس النواب السابق

على هامش الصراحة

إنهم يُغيّرون الأنهار

■ إحسان شمران الياسري

في غيرمرّة، يقولون إن مسؤولاً في الدولة غيّر مجرى نهر، ووضعه عند أرضه.. وتقع هذه (الحوادث) على هامش عمليات إصلاح أو تطهير أو كري.. ويبدو إن بعض هؤلاء المسؤولين من الذين نراهم في التلفزيون والذين يتختّمون بخواتم النبي ويتكلمون الهوينا ويلتمسون منّا الدعاء.

وبعضهم من الأفندية الذين صاغت لهم الدنيا عالماً جديداً لم يكونوا يحلمون به.. فهذا كان محامياً وذاك مزارعاً والأخرى كانت طبيبة بيطرية، ثم فجأة أصبحوا نواباً ووزراء وقادة فيالق وفرق ورؤساء تحرير صحف ومستشارين. وكل واحد منهم يستطيع التأثير في سياسة الدولة وقراراتها ومجاري أنهارها.

قد تكون تلك القصص ملفقة على مسؤول نزيه بهدف إسقاطه من قلوبنا وعيوننا، وربما جاء التصميم العمراني و(الجيوسياسي) للنهر فأصبح يمّرُ من باب (مضيفه)، ولكن القضية الأكبر، إننا نرى ونسمع، وتلك معضلة غير قليلة لمن يعمل في السياسة ويتطلع إلى الغد.

ونحن (شخصياً!!) أعددنا ذاكراتنا ليوم عصيب على من نام في العسل، وبنى افتراضاته على زحمة اليوم الموعود، وهلاهل العراقيات والدين والمذهب، والقومية والعشيرة..

ومَنْ غيّروا مجاري الأنهار، ووضعوها أمام مضايفهم يدركون إن تلك أمانة ليست في موضعها، وخيانة لا تخطئها المدارك. ولا يخفى إن فكرة تغيير مجاري الأنهار تنطبق على كل محاولات تغيير الوقائع وترتيب الأمور لكي تحقق منافع شخصية بدلاً من المنافع العامة.

وستأتي اللحظة التي لا نحاسب المسؤول الذي غيّر مجرى نهرٍ لصالحه، بل للمؤسسات والموظفين الذين فعلوا ذلك.

كاريكاتير عربي

■ شريف عرفة
جريدة الاتحاد الإماراتية

قـــانـــون الـــتربـــيـــة والـــلـــغـــة الـعـربـيـة

د. جبار سويس الذهبي

منذ أيام أقر مجلس النواب العراقي قانون التربية بعد التصويت عليه، ورفعه إلى رئيس الجمهورية للمصادقة عليه. القانون الجديد لا يختلف في كثير من مواده عن القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٨، إلا في بعض بنوده التي من بينها منح العاملين في وزارة التربية مخصصات مقطوعة، وكذلك إلغاء بعض التشكيلات ودمجها مع غيرها، وأيضا استحداث مديريات خاصة بلغات الأقليات السريانية والتركمانية فضلا عن اللغة الكردية التي كانت موجودة أصلا .

ما يعنينا هنا أن القرار مع عنايته بلغات الأقليات واستحداث مديريات خاصة بها، قد أغفل الإشارة إلى اللغة العربية التي هي لغة الأغلبية الساحقة من الشعب في العراق، واللغة الرسمية الأولى التي أقرها الدستور العراقي الجديد!!

هذا الأمر يبدو مستغربا حقا، ولعل أصحاب القرار قد يدافعون عنه بأن التعليم في العراق، ولا سيما الابتدائي والثانوي والإعدادي يعتمد اللغة العربية. لكن حقيقة الأمر أن واقع اللغة العربية في المدارس بجميع مراحلها يدعو إلى التأمل والتوقف عنده طويلا؛ فلو استثنينا مدرسي اللغة العربية الذين هم بحاجة دائمة إلى تطوير القابليات التدريسية وإغناء معارفهم وتنمية كفاءاتهم، فإن مدرسي اللغات الأخرى يجهلون كثيرا من أساسيات التحدث باللغة العربية السليمة، وهذا الأمر ينعكس بلا شك على الأداء السليم المنشود لدى الطلاب وفي جميع المراحل.

هذا الأمر تُنبِه له منذ أكثر من ثلاثين عاما، وهو الأمر الذي دعا إلى استحداث معهد يقوم بمهمة العناية بسلامة اللغة العربية وتطوير تدريسها، من خلال تطوير قابليات معلميها ومدرسيها، والنظر في المناهج وتقويمها، وتقويم الكتب والنشرات والمطبوعات التربوية، والوقوف على الأخطاء اللغوية التي تفشت بين المثقفين والمتعلمين. إلا أن هذا المعهد ومنذ أمد بعيد لم يحظ بالاهتمام والعناية اللازمين للنهوض بالأعباء الكبيرة والجليلة في حماية اللغة العربية والدفاع عنها؛ فبات يتقلب مع تقلب أهواء السياسيين؛ فتارة هو معهد يحظى باستقلالية إدارية وعلمية، وهيكلية تنظيمية ضمنها له نظامه الداخلي الذي تأسس عليه. وتارة هو قسم تابع لمعهد التدريب والتطوير التربوي، وبذا ظل هذا الصرح الذي أريد له أن يكون الحصن الحصين والمدافع الرصين عن اللغة العربية، مهملاً لا ذكر له في تشكيلات وزارة التربية، ولا يعدّ حين تعد مديرياتها وأقسامها.

والغريب أيضا وعلى الرغم من الوضع المزري الذي تعيشه اللغة العربية، والذي فرض عليها التراجع أمام اللغات العالمية الأخرى، مع كونها واحدة من اللغات العريقة والكبيرة، هذا التراجع الذي أسهم فيه أبناؤها الذين هجروها إلى غيرها مما يسمى بلغات العلم الحديث، واتساع الهوة بين اللهجات المحلية والعربية الفصحى الأمر الذي أضر بالعربية كثيرا. أقول هذا الوضع يحتاج من أبناء اللغة العربية إلى الجهود الكبيرة من أجل نجدتها والحفاظ عليها، وحماية إرثها الديني والثقافي والعلمي،فبضياع اللغة -لاسمح الله- سنضيع إرثا خلفته لنا أجيال وأجيال من العلم والمعرفة، هذا الإرث الذي نباهي به الأمم،ونداري به عجزنا عن اللحاق بركب العلم والمعرفة لقصورنا وتقصيرنا. وكذلك إجابة الدعوة التي وجهتها المنظمة العربية للتربية والعلوم (الأسكوا) التي استشعرت الخطر المحدق باللغة العربية فهبت تدعو إلى ضرورة حمايتها ووجهت بأن تعمل الدول العربية على إنشاء مراكز للحفاظ على سلامة اللغة العربية؛ فلبت بعض الدول العربية النداء، وبعضها الآخر يعمل على هذا الأمر فأنشئت المراكز المتخصصة بعلوم اللغة العربية، ورصدت لها الأموال وجندت لها الجهود، فشملت بالعناية والاهتمام الكبيرين، وأقيمت المعاهد المتخصصة بتطوير تدريسها وتيسيره على المتعلمين، والبحث في كل ما من شأنه رفع شأن اللغة العربية وإعادتها إلى مكانتها التي يجب أن تكون عليها.

ومن المستغرب أيضا أن العراق مع كونه أول من تنبه إلى هذه المسألة ومنذ سبعينيات القرن الماضي، إلا أنه لم يعمل على تطوير تجربته في الحفاظ على اللغة العربية، والمتمثلة بإنشاء معهد تطوير تدريس اللغة العربية الذي ناله من العسف الكثير عبر سني عمره، والأشد استغراباً اليوم أن هذا المعهد -الذي ليس له من المعهد إلا الاسم- لم يشر إليه في قانون التربية الجديد أو الذي سبقه إشارة أو حتى تلميحا، وكأن لا وجود له على أهميته وخطورته، واللغة التي يعمل من أجل حمايتها، وكأننا في غير بلدانها!!

من هنا والحال هذه ليس لنا إلا أن نناشد ماتبقى من نخوة وغيرة لدى أبنائها ولاسيما الساسة والمسؤولون منهم، ونخص المسؤولين في وزارة التربية وعلى رأسهم وزير التربية وندعوهم إلى النظر إلى هذه المسألة بكثير من العناية وبجدية أكبر، واستشعار الأخطار المحدقة باللغة العربية التي نرى ونسمع كل يوم الإساءات الكثيرة التي تطولها من أبنائها، وإعادة تفعيل عمل معهد تطوير تدريس اللغة العربية وإيلائه العناية التي تستحقها اللغة العربية، من أجل النهوض بواقعها والدفاع عنها والوقوف بوجه التيارات التي تحاول طمس معالمها وضياع إرثها العظيم. فالواجب يدعو إلى دعم المعهد وتوسعته، والعمل على رفده بجميع ما يحتاجه من جهد علمي ومادي، وأول احتياجاته أن يكون مستقلا، وأن تخصص له بناية تليق باللغة التي كرمها الله تعالى وجعلها لغة دينه الذي أظهره على الدين كله.. والله من وراء القصد

تباين الآراء بخصوص رفع الأصفار الثلاثة

صبيح الحافظ

بين فترة وأخرى يطرح البنك المركزي فكرة رفع ثلاثة أصفار من العملة العراقية أعلن أنه أوشك على الانتهاء من وضع اللمسات الأخيرة على صياغة القانون لتنظيم عملية الرفع بغية إرساله إلى مجلس رئاسة الوزراء ومن ثم إلى مجلس النواب ليقرر ما إذا كانت هناك ضرورة لرفع الاصفار الثلاث من العملة العراقية.

وآخر الأخبار بهذا الخصوص جدد البنك المركزي العراقي تأكيده على ضرورة حذف الاصفار وإصدار عملة جديدة بثلاث لغات هي العربية والكردية والانكليزية ، وقال نائب محافظ البنك المركزي إن تركيب العملة الحالية فيها خلل يتمثل بأن اكبر فئة من العملة العراقية الآن تساوي (٢١) دولاراً ، ولذلك يلجأ التجار وكبار المتعاملين بالأوراق النقدية الأمريكية لفئة المئة دولار بالتحديد ، وقد أعطى مثالاً على ذلك إن فئة الـ (١٠) دولارات لا يتعاملون بها ، وأضاف نائب المحافظ إن هذه المسألة إذا استمرت بهذا الشكل مع تطور الاقتصاد ونموه فستكون هناك معوقات وبالتالي يجب إعادة هيكلة العملة وحذف الاصفار في آن واحد ، وأضاف ان هناك حاجة الى فئات صغيرة من العملة متمثلة بالنقود المعدنية للتعاملات الصغيرة وفئات كبيرة لسد التعاملات النقدية الكبيرة ، وقد اعتبر المشروع مشروعاً ستراتيجياً يهدف إلى تقليل التضخم الذي تعانيه الأسواق العراقية. أيضا أيدت وزارة المالية الفكرة وتنفيذها كون عملية الحذف ستحرر الاقتصاد من القيود وتعزز قيمة الدينار في صندوق البنك الدولي. من جهة أخرى مغايرة ومعارضة لفكرة رفع الاصفار الثلاث من العملة العراقية أعلن مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية بإيقاف إجراءات تغيير العملة وحذف الاصفار منها ، وهذه إشارة من قبل الحكومة إلى عدم قبولها مبدأ حذف الاصفار حيث ستنشأ (مافيات عملة تستعد لتزوير تريلونات الدنانير، مستغلة تغيير العملة) بدليل إن البنك المركزي العراقي صاحب المشروع أقر بأن هناك توقع نشوء مافيات تزوير العملة ،حيث طالب الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة بحماية العملة العراقية من مافيات متخصصة قد تقوم بتزييفها لإعاقة مشروع إعادة هيكلة العملة .

وكانت الحكومة قد نفت إجراء أي تغييرعلى العملة المحلية في هذا العام بهدف تقليل التضخم المالي ، كان ذلك في آخر تصريح لرئيس الوزراء نوري المالكي بخصوص رفع الاصفار،إذ قال : نحتاج إلى دراسة إستراتيجية وخطط لتنفيذ هذا المشروع وليس من الصحيح أن يطبق في فترة قصيرة حتى لايحدث غسيل للأموال من بعض الفاسدين.

إننا نعتقد أن مشروع رفع الاصفار الثلاثة من العملة العراقية غير مجد ولا يرفع من قيمة الدينار العراقي و عند تطبيقه سوف يضيف مشكلة أخرى متعددة الأبعاد للمشاكل الكثيرة التي يعانيها الاقتصاد العراقي المتدهور ، ومن هذه المشاكل هي إرباك وتشويش السوق في البيع والشراء والديون بين المواطنين ، كذلك إرباك الحالة النفسية التي سوف تنتاب المواطن العراقي من جراء ظهور ظاهرة جديدة تتطلب الإجهاد الفكري والنفسي للتعود عليها وتقبلها. ومن جهة أخرى يتطلب المشروع وقبل تطبيقه سك فئات صغيرة للعملة تمثل أجزاء الدينار الذي ستصبح قيمته فلساً واحداً ، علماً أن سك هذه العملات الصغيرة سيكلف الدولة مبالغ كبيرة ، ثم أن المشروع لا يعزز قيمة الدينار العراقي ((كما تقول وزارة المالية)) حيث ستبقى قيمته كما هي ((إذا طرحت كميات متساوية من أخرى متساوية تكون النتائج متساوية)).

وفي تصريح مغاير للبنك المركزي العراقي مفاده أن عملية رفع الاصفار الثلاثة من العملة المحلية هي عملية معقدة وهي بحاجة إلى دراسة اقتصادية مستفيضة، إذ أوضح مستشار البنك المركزي العراقي ، قائلاً :علينا أن نتعامل مع هذه القضية بحذر وتأن لأنها قد تسبب مشاكل اقتصادية في حال التسرع أو القيام بأي شيء آخر يربك الوضع الاقتصادي العراقي. ونحن بدورنا نقول احترازا ولدفع حدوث تلك المشاكل نرى من الأفضل والأجدى طرح المشروع على الرأي العام العراقي مع دعوة ذوي الاختصاص في علم الاقتصاد لبيان رأيهم والاستئناس به قبل إرساله إلى مجلس رئاسة الوزراء والبرلمان.